العدد (1930) السنة الثامنة - الاثنين (11) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الاشراف التربوي.. والمفاهيم التربوية الحديثة

ضعف اعداد الكوادر التعليمية والتدريسية عقبة امام نجاح عمل المشرف

شكت مديرة احدى المتوسطات في بغداد (بلقيس)، من ان المشرفة التربوية مازالت حتى الان وبعد التغير الحاصل تؤمن بأن عليها ان تحمل معها دفترها الخاص بكتابة التقارير،باعتبارها مفتشة وليست مشرفة، وتبدا في تدوين السلبيات التي تراها هي من وجهة نظرها، وفي اغلب الاحيان تبدأ المشرفة التربوية بطرح جملة من المطاليب، التي تتنافى، والهدف الذي من اجله اوجدت وظيفة الاشراف التربوي، وفي رأيي ان عدم وجود المشرف التربوي افضل بكثير من وجود مشرف يسيء الى الوظيفة، اضافة الى الوساطات في النقل والقبول.

بغداد / سها الشيخلي
تصوير / احمد عبد الله

مديـرأ شراف تربـوي في الرصافة الثانية: كـثرة التحقيقات ترهق عمـل المشرف وتضعف رصيده الاجتماعي

تغيرات واجب تنفيذها

اثناء انتظاري لمقابلة مدير الاشراف التربوي في مديرية تربية الرصافة الثانية، التقيت عدداً من كوادر ادارات المدارس الذين رفضوا ذكر اسماء مدارسهم واكتفوا بذكر اسمائهم فقط، ولما كان الهدف من الحديث تسليط الضوء على ملاحظات الادارت فقط تم الاتفاق على الاكتفاء بالاسماء، فقد اشارت مديرة احدى المتوسطات احلام الى ان وجود المشرف التربوي ضرورة اقتضتها الحاجة الى خلق علاقة، يسودها التفاهم والتعاون بين التلميذ والمدرسة والمعلم، بعد ان كانت في السابق تعني الرهبة والخوف الذي يعتري كلا من المدرس والتلميذ معا، ذلك لان مفاهيم عديدة جديدة سادت مجتمعنا وادت الى انفتاحه وقوله الحقيقة دون خوف من المحاسبة، اي ان بعضا من الديمقراطية شهدناها تمارس في الوقت الحاضر، ومع ذلك ما زالت بعض المشرفات التربويات يسلطن الضوء على الجوانب السلبية في المدرسة، في الوقت الذي لا دخل لنا نحن في مثل تلك السلبيات مثلا قدم البناية، واحتواء الصف على اعداد كبيرة من الطالبات. مدير احدى المدارس الابتدائية عبد المنعم شكوري قال:

-رغم التحول الحاصل في الفلسفة التربوية، ليس عندنا فحسب بل في العالم، حيث قلبت تلك الفلسفة المفاهيم الخاطئة لما كان يمارس لقيادة العملية التربوية، فقد كان مبدأ التلقين الاجوف يمارس في التعليم، نراه الان قد خضع الى تنقيح وتشذيب وصار التلميذ يتلقى الحقائق ليناقش فحواها وما وصلت اليه، الا ان بعض المشرفين ما زالوا يعتمدون الطريقة القديمة للتدريس ويعترضون على الطريقة الحديثة التي ينتهجها المعلم في ايصال المادة الى اذهان الطلبة، فيما قال مدير مدرسة ابتدائية السيد حسن العبادي ان على المشرف التربوي، ان يقوم بتوجيه المعلم وارشاده والبحث عن الخلل في تدريس ذلك المعلم، وفهم مدارك الاطفال وقياس وحدة وعيهم للدراسة من اجل التعلم، لا من اجل الحصول على الشهادة فقط كما كانوا يلقنونهم في السابق، نعم الشهادة مطلوبة في نهاية المطاف لكنها ليست كل شيء في التعليم، بل الهدف الاسمى هو الحصول على التعليم ذاته، كما على المشرف التربوي ان يشعر المعلم عند زيارته للمدرسة، انه جاء للتعاون معه لحل اية مشكلة يراها المشرف تقف في طريق لتوصيل المادة الى التلاميذ، ويشير معاون احدى المدارس المتوسطة للبنين خيري عبد الله، ان على المشرف ان يعقد اجتماعات موسعة مع المدرسين للبحث عن مشاكل المدرسة وعن اهم السلبيات التي يعاني منها المدرس، لا ان يكتفي بزيارة صف واحد لبضع دقائق ثم يدون في دفترة بعض الملاحظات، التي غالبا ما تكون سلبية ثم يذهب الى مدرسة اخرى، وهناك ملاحظة اود ذكرها في هذه المناسبة، هي ان يقلل عدد المدارس الواجب زيارتها من قبل المرشد التربوي، لا ان يرهق المشرف بعدد كبير من المدارس الواجب عليه زيارتها، وعلى المشرف ان يكون قريبا من التلاميذ للوقوف على مستوياتهم العلمية ومدى تفهمهم الدروس، وعن معاناتهم ان وجدت لبعض الدروس واسباب تعثرها وارشاد المدرس لافضل الطرق لتوصيل فكرة الموضوع، كما على المشرف ان يطلع على المناهج ويحدد مدى الفائدة منها بالنسبة للطلاب، ومقترحاته عنها، وعلى المشرف الناجح ان يسال عن جدول الدروس والحصص الموزعة على كل مدرس ومعلم وعن حاجة المدرسة الى الحواسيب او المصورات والخرائط (وسائل ايضاح) وكذلك المكتبة الخاصة بالمطالعة وضرورة ايجاد الحانوت المدرسي بشرط ان لا يستغل الطالب، والاهتمام والسؤال عن المناهج اللاصفية لانها من الاهمية بحيث يمكن من خلالها اكتشاف المواهب الكامنة لدى الطلاب فقد يظهر منهم الرسام الجيد او الرياضي او الخطيب والشاعر، هذا من ناحية المدرسة والطلاب، ولكن ماذا عن علاقة المشرف التربوي بالادارة والمعلمين والمدرسين؟

عن ذلك تحدث الينا احد المدرسين (ابو شيماء)الذي كان يستمع الى حديثنا حيث قال:على المشرف التربوي ان يتعرف على العلاقة السائدة بين الادارة وبين بقية المدرسين والمعلمين حيث غالبا ما نرى ان المدير يحابي احد المدرسين على حساب الاخرين ما يشعرهم بالغبن والاجحاف، كما على المشرف التربوي ان يسال التلاميذ والمدرسين عن اهتمام المدير بالصفوف والتلاميذ وزياراته المتكررة لتلك الصفوف، لا ان يكون اداة صماء توجه الاوامر والتعليمات وهو قابع على كرسيه، واخيرا على المشرف التربوي ان يسال عن اوجه الصرف وحاجة المدرسة الى زجاج النوافذ او ماء الشرب واهمال حديقة المدرسة ان وجدت، وعليه ان يسال التلاميذ بشكل غير مباشر لا تحرج الادارة، ويختتم ابو شيماء حديثه،عن ضرورة الاهتمام بمجالس الاباءو الامهات لانها تعني القضاء على السلبيات التي يعاني منها الطالب في المدرسة والتي ربما ادت الى احرازه الدرجات الدنيا، والتكاتف بين البيت والمدرسة للقضاء على كل السلبيات التي يعاني منها الطلبة والمدرسين في آن واحد، وعلى المشرف التربوي ان يكون امينا على تاشير نقاط القوة والضعف عند زيارته للمدرسة وبشكل بعيد عن اية غاية، لا ان يقوم بتسجيل ملاحظات عابرة في دفتر الزيارة في عملية (اسقاط فرض)! ويترك الايجابيات الكثيرة بحيث يلغي عمل المدير.

الاشراف التربوي والمهنة العائمة

من مديرية تربية الرصافة الثانية كان لنا هذا اللقاء مع مدير قسم الاشراف التربوي الاستاذ ابراهيم الجوراني ليحدثنا عن الاشراف التربوي في هذا العام فقال:

- يتحمل القائمون بمهام الاشراف التربوي جزءا كبيرا من نشاط العمل التربوي، وقد اضطلع الاشراف التربوي بمهام جسيمة لعل من ابرزها، زيارة المدارس النائية التي تكلف غاليا من الناحية المادية اضافة الى الجهد والضنك اليومي الذي يتعرض له المشرفون، اضافة الى كثرة التحقيقات التي ترهق عمل المشرف وتضعف من رصيده الاجتماعي لان التحقيق كما هو معلوم يجب ان تضطلع به الجهات القانونية وليست التربوية، كما يعاني المشرفون من ضعف التدريب اثناء الخدمة لمواكبة التطورات الحاصلة في الاقل في الدول المجاورة، فالمشرف التربوي في العراق مازال بعيدا عن المشاركة الفاعلة في اعداد المناهج ولو ان الوزارة عمدت مؤخرا الى استدعاء نخبة من المشرفين للمساهمة لوضع المناهج الحديثة التي تبدلت فعلا في العام الحالي، المشرف التربوي مازال يعاني من العنوان الوظيفي، هل هو موظف ام معلم ام مدرس؟ مازالت المهنة عائمة بين هذا وذاك، وهي تحتاج الى تحقيق قانون ينظم عمل المشرف التربوي ويحسن أداءه وعن المقترحات التي يراها ضرورية لتلافي الضعف اشار الجوراني، الى جعل مدة الدورة الاولية ثلاثة اشهر وليست شهرا واحدا، تتخللها نواح تدريبية وتطبيقية بهدف ترسيخ المعلومة، والامر الاخر ارسال المشرفين التربويين الى بعثات او زيارات الى الدول المجاورة التي نشترك معها في خط المشروع التربوي من حيث المناهج والاداء، ومن حيث الخارطة التربوية التي تتمتع بها المدارس، كما نفتقر الى الزيارات الى المحافظات كحد ادنى ايضا بهدف تطوير الاداء والاطلاع على الواقع التربوي في المحافظات غير بغداد.

- ويشير الاستاذ الجوراني:

ما اريد ان اضيفه هو ان الاشراف التربوي بحاجة الى اسناد اضافي من كل الجهات التربوية وغيرها، وعدم محاولة جر الاشراف الى التفتيش ثانية، الاشراف دفع غاليا لكي يصبح موجها ومشاركا فاعلا في العملية التربوية، وعليه يجب ان يكون المشرف معلما للمعلمين ومديرا للمديرين، وعن معاناة المشرف التربوي في عدد المدارس التي يزورها ما يربك عمله، اشار الى ان الوزارة قامت بسد النقص الحاصل في عدد المشرفين التربويين حسب الاختصاصات، والوزارة جادة في التعاون مع معهد التدريب والتطوير التربوي، لفتح الدورات للمرشحين وسد النقص الحاصل وتطوير الجانب الكمي للاشراف التربوي الى جانب النوعي.

مهام المشرف التربوي

يقول احد العاملين في قسم الاشراف التربوي التابع لمديرية تربية الرصافة الثانية عبد الخالق محمد جاسم متحدثاً عن مهام المشرف التربوي ومعاناته:

- نحن في هذا القسم معنيون بمتابعة الاداء المهني للمعلمين والمعلمات في المدارس ضمن الرقعة الجغرافية للمديرية، ومتابعة تحسين وتطوير اداء المعلم والمعلمة داخل الصف، ومراقبة الاشراف على تنفيذ التعاميم السابقة واللاحقة للمديرية والتوجيهات والتوصيات الخاصة بالمهنة والتي في عمومها تصب في هدف واحد، وهو رفع المستوى العلمي والتربوي للمتعلم الطفل او الطفلة لانهما نواة المستقبل، وهما التنمية الحقيقية التي نسعى لاستثمار جهودنا كلها باتجاه هذا الرصيد الباقي، بعد فناء الارصدة الزائفة الاخرى التي حرفت مسيرة الانسان في العراق، ونامل في الالتفات الى هذه القيمة الحقيقية وهي قيمة الانسان، وعن معاناة المشرف التربوي اشار السيد جاسم الى ان اية مهنة لا تخلو من المعاناة، فالمعاناة هنا قسم منها داخلي واخر خارجي ولا يد لنا فيها ولا سلطان لكنا نؤشرها فقط وهي:

١- المعاناة الداخلية التي تتلخص في ضعف الاعداد للكوادر التعليمية والتدريسية ونطالب المسؤولين على اعداد المعلمين والمعلمات لضخ المعلومات المكثفة والهادفة والتي تنتج وليست التي لا تنتج (العقيمة)، نحن بحاجة الى كم من المعلومات المبرمجة والمنتجة لان المعلم يتخرج من دورته التربوية او المعهد المختص وهو بعد امي، في ميدان اختصاصه، وهذه مفارقة كبيرة وخطيرة.

٢- الوضع المثقل بالمتاعب والمصاعب والمتمثلة بالوضع الامني، وهذا ما يؤثر على الطالب والمعلم وتوجهه، بل حتى ولي الامر عندما يراجع وهو مشحون بهذه المتاعب سوف ينعكس ذلك على علاقته بالمدرسة والمعلم والادارة.

٣- العطاء المادي للمعلم يجب ان لا ينسى هذا الانسان الشريف الذي كله عطاء.

٤- الكتب لحد الان غير مكتملة التوزيع وهذه لا تتحملها المديرة بل جهات اخرى هي التي تورد الكتاب المدرسي المقرر، والمفروض في بدء العام الدراسي ان تكون كل المستلزمات موزعة من قرطاسية وكتب، وشيء اخر وهو الابنية المدرسية وهذه مشكلة هي الاخرى حيث المكان مهم جدا لانجاز وانجاح العملية التعليمية، فاذا كان المكان يعاني من خلل مرافقه الصحية وصفوفه وبعض المباني مستأجرة او كابينات، فهذا كله يساهم في عرقلة المسيرة التعليمية في كل المراحل، نحن نقدر ان الظرف استثنائي في الوقت الحاضر لكننا نامل في ان يتحسن في المستقبل.

تفشي المواد الغذائية الفاسدة في الأسواق وتراكم النفايات في شوارع وأحياء ميسان

مدير الرقابة الصحية في دائرة صحة المحافظة لـ "المدى": المخلفات كثيرة وكادرنا لا يتجاوز السبعة اشخاص

ميسان - رعد الرسام

في غياب القانون تشيع الفوضى، مقولة تجسدها ظاهرة أنتشار الفعاليات التجارية والحرفية بشكل عشوائي داخل المناطق السكنية في عموم مدينة العمارة ' فعدا محلات الحدادة والنجارة وتصليح السيارات والدراجات النارية والمولدات وغيرها من الحرف التي تسبب تلوثا بيئيا متعدد الأوجه بدءا من تراكم مخلفات هذه الحرف داخل تلك المناطق وليس أنتهاء بالضوضاء والضجيج المنبعث من الآلات المستخدمة وما يسببه من إزعاج للسكان، نقول عدا هذه الفعاليات هنالك ظاهرة انتشار الدكاكين والمحال بشكل مكثف وعشوائي داخل هذه المناطق حتى لا يكاد يخلو شارع من عدة دكاكين تبيع مختلف السلع الغذائية، والمشكلة تكمن في عدم خضوع هذه الفعاليات الى الرقابة الصحية حيث شكل تراجع دور الجهات المعنية وتراخي قبضة القائمين على تطبيق القوانين ذات العلاقة بتنظيم عمل هذه الفعاليات وخصوصا في مجال الغذاء كالأسواق والمطاعم والمقاهي ومحطات مياه الشرب ومعامل صناعة الثلج وغيرها شجع الكثير من ضعاف النفوس وميتي الضمائر على استغلال حاجة المواطن او ضعف وعيه الصحي، لتسويق منتجات فاسدة لا تصلح للاستهلاك الحيواني قبل البشري.

المدى قامت بجولة ميدانية على عدد من محال بيع المواد الغذائية في عدد من المناطق السكنية بمدينة العمارة، وسجلت أولى ملاحظاتها متمثلة بعرض تلك المحلات اكياس مقبلات رقائق البطاطا المقلية والمعروفة ب (الجبس) في واجهة معظم المحلات بشكل يعرضها لأشعة الشمس طيلة النهار، كانت الأكياس منتفخة ما يشير الى فسادها علما أن غالبية مستهلكي هذه المقبلات هم من شريحة الأطفال الذين لا يميزون صلاحية هذه المادة من عدمه، أما داخل المحلات فقد لاحظنا وجود بعض المعلبات الغذائية منتهية الصلاحية أكثر من محل وبضمنها معلبات لا تحمل تاريخ الأنتاج او النفاد وبضمنها ألبان مستوردة ولحوم حمراء و دجاج وأسماك مجمدة، ناهيك عن الكثير من المنتجات الغذائية الأخرى كالكبة والهمبرغر و الكباب وغيرها من المنتجات التي بدت تالفة بسبب سوء الخزن حيث أن معظم المحلات لم تؤمن مولدات كهربائية و تعتمد على حصة الكهرباء الوطنية لتشغيل الثلاجات وكما نعلم فأن ساعات تجهيز الوطنية محدودة جدا ما يسبب تلف الكثير من هذه المنتجات داخل الثلاجات التي لا تعدو أن تكون صناديق حديدية دافئة عندئذ.

تاريخ النفادية غير مهم

بعض اصحاب المحلات الذين واجهناهم بهذه الملاحظات أكتفوا بالصمت وهز اليد أستهزاء بملاحظاتنا فيما أدعى آخرون أن تاريخ النفاد ليس نهائيا وبالإمكان تناول هذه المنتجات دون خوف زاعمين أن البضائع التي يسوقونها لم تسبب تسمما لأحد ولم يتقدم أي شخص في يوم ما بالشكوى ضدهم لهذا السبب، فيما قال مواطنون كثر أنهم غالبا ما يتسوقون مواد غذائية من هذه المحلات ويكتشفون لاحقا أثناء إعدادها أنها فاسدة رغم أن تاريخ الأنتاج والنفاد المثبت عليها يشير إلى أنها ضمن فترة الصلاحية، مؤكدين أنهم يكتفون برميها في سلة النفايات ويستحون من إرجاعها للبائع كون صاحب المحل (عرف.. ومن أهل المنطقة).

أسواق عشوائية

المدى حملت كل هذه الملاحظات ووضعتها امام مدير الرقابة الصحية في دائرة صحة ميسان كريم أحمد حسن الذي لم ينفها مؤكدا في الوقت ذاته تفشي المواد الغذائية الفاسدة في عديد محلات البقالة والأسواق العشوائية المنتشرة بكثافة داخل المناطق السكنية في عموم مدينة العمارة، وعن دور دائرته في هذا المجال أوضح:

" المسجل لدينا هو ٩٢٥ محلا يتعامل بالمواد الغذائية وهي محال مجازة وتخضع للرقابة الصحية ولكننا نعاني من ظاهرة أنتشار المحلات بشكل واسع وعشوائي داخل المناطق السكنية والتي تبلغ اعدادها أضعاف المحال المجازة وهذه لا يمكن متابعتها كلها خصوصا وأن كادر الرقابة الصحية لا يتجاوز ٧ أفراد فقط وقد طلبنا من مدير عام صحة المحافظة مفاتحة الحكومة المحلية للضغط على بلدية العمارة لممارسة دورها في الحد من ظاهرة الاسواق العشوائية علما أننا سبق وأن خاطبنا البلدية وكذلك قيادة شرطة المحافظة بهذا الخصوص دون جدوى."

وعن مدى تعاون الجهات المعنية الأخرى مع الرقابة الصحية قال حسن " لدينا تعاون ممتاز مع مديرية الجريمة الاقتصادية ومفارزها أثمر لغاية الآن عن نحو ١٦ محلا وغلق ٥٠ آخرمنها مطاعم وأفران وأسواق غذائية، لمخالفتها الشروط الصحية، وفترة الغلق تتراوح بين أسبوع واحد الى شهر بحسب المخالفة ولحين تحقيق الشروط الصحية من قبل المخالف."

مبينا أن المخالفات متعددة منها عدم الحصول على أجازة ممارسة المهنة والبطاقة الصحية وانعدام ضوابط الخزن السليم للبضاعة وسوء طرق انتاج البضاعة وعدم مناسبة مساحة المحل لنوع التجارة وغيرها من المخالفات. ونوه حسن أن دائرته تمكنت خلال شهر آب الماضي من ضبط وأتلاف مواد غذائية فاسدة في الأسواق وبواقع ٤٧٤ كغم مواد غذائية متنوعة وحوالي ٩٨٩ لترا من الألبان والعصائر مشيرا الى أن سبب فسادها هو سوء الخزن.

مغادرا متحف الشمع.. السقا يعاود نشاطه

(لا أحد يشرب ماء الإسالة) جملة ساقها مسؤول في مديرية ماء ميسان خلال حوارنا الصحفي معه والمنشور في أحد أعداد المدى في العام الماضي، وهي مقولة تكتسب صدقيتها من واقع الحال حيث يعتمد سكان المحافظة في مدنها وريفها على شراء المياه المعالجة والمعروفة بال RO لتأمين مياه الشرب، ولأنعدام امكانية ذهاب سكان المناطق السكنية يوميا الى محطات بيع هذه المياه لبعدها عن منازلهم فهم يلجأون الى شرائها من الباعة الجوالين او المقطورات الثابتة لدى أصحاب الدكاكين المنتشرة في المناطق السكنية، ويذكرك مشهد الباعة الجوالين الذين يستخدمون العربات التي تجرها الحمير او الخيول اليوم بالسقا ذلك الشخص المجسد بتمثال شمعي في المتحف البغدادي والذي كان يؤمن المياه لسكان المنازل في سالف الأزمان مستخدما جلد الماعز او الشاة كوعاء لنقل الماء على ظهور الحمير، وما يهمنا في الأمر هو أنعدام الشروط الصحية في مجمل نشاطات هؤلاء الباعة وعند طرح ملاحظاتنا على مسؤول الرقابة الصحية أجاب:

"نحن نتابع بشكل يومي مشاريع الماء الحكومية ومحطات مياه الRO الأهلية للوقوف على مدى مطابقتها للشروط الصحية لمياه الشرب، وخلال الشهر الماضي فقط تم سحب نحو ٨٠٧ نماذج من هذه المصادر وأظهرت الفحوصات سلامة المياه عدا نموذجين ملوثين من أحدى محطات ال RO حيث تم إيقاف المحطة عن العمل وطلب من القائمين عليها معالجة الخلل قبل السماح لها بمعاودة الأنتاج.أما بالنسبة لموضوعة الباعة الجوالين فقد قمنا بمخاطبة مديرية الجريمة الأقتصادية لمتابعة توفر الشروط في السيارات الحوضية الناقلة لمياه الشرب والمتمثلة بأن يكون خزان الحوضية من الحديد المغلون غير القابل للصدأ مع وجود شريط أخضرمن الدهان على الخزان يحمل اسم المحطة والمناطق التي تخدمها الحوضية.أما الباعة الآخرون الذين يستخدمون خزانات صغيرة (مقطورات) محمولة على عربات تجرها الحيوانات او باستخدام (الستوتات) فقد تمت مخاطبة الشرطة لاتخاذ الأجراءات الخاصة بمنعها كونها مخالفة للشروط الصحية كما تم إلزام أصحاب المحلات التي تتعامل ببيع هذه المياه بإنشاء بناء مسقف لمقطورة المياه وليس بوضعها على الرصيف او الشارع بشكل مكشوف".

متابعة النفايات

الجانب الآخر الذي يمثل مشكلة تبدو مستعصية ولها علاقة بعمل دائرة الرقابة الصحية هي مسالة تراكم النفايات بشكل مكشوف في معظم مناطق المحافظة والتي غدت بؤرا لتكاثر القوارض ومرتعا للقطط والكلاب السائبة ناهيك عن الجراثيم وما تسببه من تلوث وانبعاث لروائح كريهة وقد أكد مسؤول الرقابة الصحية كل ذلك مضيفا "نحن نقوم وطبقا لعملنا برصد النفايات ومن المؤسف أنها منتشرة بشكل ملفت للنظر في عموم مناطق المدينة وبضمنها شواطىء الأنهار، والنفايات متعددة المصادر فبالأضافة للنفايات المنزلية نعاني من كثرة مخلفات المشاريع المنفذة في المحافظة ولدينا مخاطبات مستمرة مع المحافظة بهذا الشأن، ونرى من الضروري إلزام المقاولين والشركات بمعالجة مخلفات أعمالها في تنفيذ المشاريع ونقلها الى مواقع طمربعيدة عن الحدود البلدية كما نطالب مديرية البلدية بتسيير فرق تنظيف صباحية للحد من أنتشار النفايات حيث يقتصر العمل حاليا على الفرق المسائية وندعوها لرش شوارع المدينة بالماء للحد من الأتربة والغبار التي تلوث الأجواء وتسبب الكثير من المشاكل الصحية للسكان."

ما لم يقله مسؤول الرقابة ورصدته المدى أن الكثير من مناطق ضواحي المدينة لاتصله فرق التنظيف إلا مرة او مرتين في الشهر وبعض المناطق لم تتشرف بزيارة فرق التنظيف مطلقا بحجة أنها لم تخدم بالشوارع لغاية الآن ولا يمكن لعجلات القمامة دخول أزقتها ما جعل أكوام النفايات المتراكمة هنا وهناك مناطق دلالة.

غياب دور المواطن والمنظمات المدنية

ما لا يمكن التغافل عنه في موضوعة الرقابة الصحية - مع تراجع الألتزام الرسمي وهبوط موضوعة الصحة العامة وحقوق المواطن في هذا الجانب الى أسفل قائمة أهتمامات المسؤول الحكومي - هو غياب دور منظمات المجتمع المدني وممارسة دورها في زيادة وترسيخ الوعي الصحي لدى السكان والضغط على الجهات الحكومية المسؤولة للقيام بواجباتها كما لا يمكن التغافل عن دور المواطن كونه المتضرر الأول من كل تلك المخالفات وبإمكانه المساهمة في الحد منها عبر امتناعه عن شراء المواد المشكوك بصلاحيتها وتبليغ الجهات المسؤولة عن المخالفات الصحية ضمن منطقته واتباع القوانين والضوابط الهادفة الى تحسين محيط بيئته والحفاظ عليها ومغادرة سلوكياته اليومية الخاطئة التي تتناقض مع درجة وعيه فالغالبية تمتلك وعيا كافيا في موضوعة اشتراطات الصحة العامة وعوامل البيئة النظيفة ولكن وللأسف قلة قليلة منا يتطابق سلوكهم الحياتي مع هذا الوعي.